

نظام الكوتا: نماذج وتطبيقات حول العالم

تعد إشكالية ضعف مشاركة النساء في العملية السياسية ومواقع صنع القرار من أكبر إشكاليات تواجد المرأة في المجال العام وإقرار حقوقها في العالم أجمع. وتختلف نسب المشاركة من دولة لأخرى حسب الطبيعة الاجتماعية والثقافية والقوانين المقررة في كل بلد. ويعد تمثيل المرأة في مواقع صنع القرار وسيلة لدعم النساء للمشاركة في الحياة العامة والسياسية لبلادهن على اختلاف خلفيات تلك النساء الطبقية والسياسية والاجتماعية والثقافية. كان نظام "الكوتا" أو تخصيص حصص للنساء إحدى الآليات المقترحة في المؤتمر الرابع العالمي عن النساء، في بكين عام 1995 كحل مرحلي لمشكلة ضعف مشاركة النساء في الحياة السياسية ومراكز صنع القرار، لما طال النساء من تهيش وإقصاء أدى إلى عدم تمثيلهن أو على أقل تقدير ضعف هذا التمثيل، وعزوفهن في كثير من الأحوال عن المشاركة في مراكز صنع القرار.

جاء نظام "الكوتا" أو الحصص النسبية ليقدم حلاً لزيادة نسبة المشاركة السياسية للنساء في المجالس المنتخبة وكحل مؤقت يعالج المشكلات الخاصة بمشاركة النساء سياسياً، وي طرح هذا النظام جدلاً واسعاً حوله وإلى أي مدى يساهم نظام "التمييز الإيجابي" في خلق مشاركة سياسية حقيقية للنساء المهمشات عن العملية السياسية ومواقع صنع القرار.

هناك ثلاثة أشكال للكوتا وهي الكوتا القانونية أو الدستورية التمثيلية التي يتم من خلالها تخصيص نسبة محددة من المقاعد في المجالس التشريعية للنساء، مثل الكوتا المطبقة في العراق حيث ينص الدستور العراقي على نسبة 25% من المقاعد أن تكون مخصصة للنساء في مجلس النواب وأيضاً في الأردن حيث خصص القانون 10% من المقاعد للنساء. والشكل الآخر للكوتا هي الكوتا الترشيحية التي قد تكون مقننة فتجبر الأحزاب على ترشيح نسبة محددة من النساء على قوائمها مثلما هو الحال في فلسطين حيث نص قانون الانتخاب في عام 2005 على أنه "يجب أن تتضمن كل قائمة من القوائم الانتخابية المرشحة للانتخابات النسبية (القوائم) حداً أدنى لتمثيل المرأة لا يقل عن امرأة واحدة من بين كل من: 1. الأسماء الثلاثة الأولى في القائمة، 2. الأربعة أسماء التي تلي ذلك، 3. كل خمسة أسماء تلي ذلك"¹. والشكل الثالث للكوتا هي الكوتا الطوعية التي تتبناها الأحزاب في لوائحها دون وجود نص قانوني ملزم مثلما هو الحال في العديد من الدول الاسكندنافية مثل السويد والنرويج.

¹ قانون الانتخابات الفلسطينية لعام 2005 <http://www.elections.ps/LinkClick.aspx?fileticket=yno9LwXnbW8%3d&tabid=536&mid=1232>

تم تطبيق نظام "الكوتا" بأشكاله المختلفة الترشيحية منها التمثيلية في بعض الدول العربية من بينها الأردن وفلسطين والعراق وكذلك مصر، وفي دول أخرى أفريقية مثل جنوب أفريقيا وموزمبيق والسنغال، وطالما كانت الدول الأوربية تعطي مثلاً كنتيجة لتطبيق نظم الكوتا وخاصة على القوائم الحزبية سواء قانونياً أو طوعياً كما هو الحال في السويد والدنمارك والنرويج وبلجيكا.

وتطرح الكوتا حلاً مرحلياً للمشاركة الضئيلة للنساء في الحياة السياسية ولكن يتعرض هذا النظام لبعض الانتقادات، حيث يعتبر بعض المعارضين لنظام الكوتا أنه أحد أشكال التمييز في تمثيل النساء، وقد لا يعبر عن إرادة الناخبين بشكل حقيقي أو أنها تحدّ من خيارات الناخبين خاصة عندما تخصص مقاعد للنساء في المجالس التشريعية. وتبقى الكوتا إجراء مؤقتاً لحين القضاء على المعوقات التي تواجه النساء في الحياة السياسية ولحين تمكينهن بشكل فعلي فلا تعد إجراء تمييزياً، كما أن الواقع الفعلي يقول أن النساء فرصهن أقل في الترشح والانتخاب نتيجة لعدة عوامل من بينها العوامل الاجتماعية والثقافية للعديد من المجتمعات التي يحكمها الطابع الذكوري السلطوي، ويظهر هذا جلياً في نسب تمثيل النساء في العالم العربي.

إن الكوتا التمثيلية تعد سلاح ذو حدين حيث تدفع بعدد النساء في المجالس المنتخبة ولكن يتداخل معها حجم الدوائر التي تترشح عليها النساء في مقاعد الكوتا، كما تتحمل النساء الكثير من الأعباء المرتبطة بالانتخابات مثل الحملات الانتخابية والدعاية لها وحدها إذا كانت تترشح على مقعد مخصص للمرأة، وقد أثبتت التجربة أن النساء التي تصل إلى مثل هذه المقاعد يكنّ من ذوات السلطة والنفوذ واللاتي قد يعبرن عن مصالح النظم الحاكمة وليس عن مصالح النساء بشكل فعليّ، مثلما حدث في التجربة المصرية عام 2010، عندما استحوذ الحزب الحاكم على معظم المقاعد المخصصة للمرأة كما سيتضح لاحقاً في عرض في التجربة المصرية.

وعلى النقيض، تعطي الكوتا الترشيحية الإلزامية كتميز إيجابي دافعا للأحزاب السياسية أن تدفع بالنساء لمواقع أفضل في هيكلها الداخلية وتعمل على تمكين النساء بشكل أفضل وتأهيل الكوادر النسائية للعمل في المجالس المنتخبة، حيث أن عامل الإرادة السياسية للأحزاب هو إحدى العوامل الرئيسية في تفعيل دور النساء سياسياً. عادة ما تعزف النساء عن المشاركة في الأحزاب السياسية نتيجة لتهميش دورهن داخل الأحزاب وتقسيم العمل على أساس النوع، مثل تشكيل لجان للمرأة تشارك بها النساء دون أن ينخرطن في سائر اللجان وفي مراكز صنع القرار داخل الهياكل التنظيمية للأحزاب. ولذا يقع على عاتق الأحزاب السياسية دعم النساء في المجال السياسي أولاً من خلال المشاركة الفعالة بداخلها وثانياً دعمهن سياسياً في العملية الانتخابية.

ولكن تبقى إحدى أهم مشكلات الكوتا النسائية هي تحديدها لسقف المشاركة النسائية، فعادة ما لا تعلق نسبة المشاركة بين النساء عن النسبة المنصوص عليها سواء في القوانين أو الدساتير. وقد تكون الكوتا الطوعية هي الوحيدة التي تتجنب هذا الفخ، حيث تبقى النسبة كما تحددها الأحزاب لنفسها وقد تزيد أو تقل عن ذلك تبعاً لإرادة الأحزاب.

تتناول هذه الورقة بعض النماذج لتطبيقات الكوتا حول العالم، من بينها تطبيقات الكوتا في النظم الآسيوية (الهند - اندونيسيا - باكستان)، والكوتا في النظم الأفريقية (جنوب أفريقيا - موزمبيق)، والكوتا في النظم الأوروبية (الوسيد - بلجيكا)، والكوتا في النظم العربية (العراق - الأردن - فلسطين - المغرب - مصر).

الكوتا في النظم الآسيوية

الهند:

لا تطبق الهند نظام الكوتا غير على مجالس الحكم المحلية وهي كوتا ينص عليها الدستور بنسبة 33 بالمائة - وبالرغم من ذلك فإن المرأة ممثلة في مجلس النواب بنسبة 8.3% وفي مجلس الشيوخ بنسبة 9.1 بالمائة دون كوتا². وتعد الكوتا النسائية في الهند كوتا دستورية، وبالرغم من الضغوط التي مارستها المجموعات الهندية المهتمة بقضايا المرأة من أجل تطبيق نفس الكوتا على مستوى المجالس التشريعية الوطنية، إلا أن التعديل الدستوري الذي تم تمريره في عام 1993 ذكر الكوتا في المجالس المحلية على مستوى القرى للنساء والمجموعات المهمشة الأخرى واعتبرت هذه خطوة عظيمة تجاه اللامركزية والديمقراطية التي تسمح بتمثيل الفئات المهمشة وحكمها لنفسها بنفسها. وفي هذا النظام نجد أن الكوتا تعد تمثيلية حيث يجب أن يكون ثلثي أعضاء المجالس المحلية من النساء، وثلثي رؤساء هذه المجالس يجب أن يكون من النساء أيضاً.

اندونيسيا:

وفي اندونيسيا يضم برلمانها المكون من 550 نائباً 61 سيدة أي بنسبة 11.1%، ويعود هذا التمثيل إلى نص دستوري حديث تم تبنيه في عام 2004 وتم تطبيقه في الانتخابات التي عقدت في نفس العام. و بموجب هذا النص الذي ينطبق فقط على الانتخابات العامة دون المحلية يجب أن يكون ضمن مرشحي الأحزاب السياسية في كل إقليم انتخابي نسبة من السيدات لا تقل عن 30%³.

² عبد الله مدني "نظام الكوتا النسائية آسيوياً"، الحوار المتمدن <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=34467>

³ المرجع السابق.

باكستان:

خصصت الدساتير المتعاقبة منذ عام 1954 حتى 1985 في باكستان كوتا للنساء في المجالس المحلية والمجالس الوطنية ولكن بنسب قليلة تتراوح بين 5-10% فقط ومن خلال الانتخاب غير المباشر من قبل أعضاء هذه المجالس أنفسهم⁴. وفي عام 2000 اعتمدت الحكومة نسبة 33% كوتا للنساء على مستوى المجالس المحلية ولكن تنخفض النسبة إلى 17% في مجلس الشيوخ، وتأتي هذه النسب من خلال نظام القائمة النسبية للأحزاب الباكستانية مما يفعل دور النساء في الأحزاب إلى حد كبير. وبالرغم من ذلك، يبقى التطرف مشكلة تواجه المجتمع الباكستاني إلى حد كبير حيث تمنع النساء في بعض المناطق من التصويت والترشح من قبل الجماعات الدينية المتطرفة.

الكوتا في النظم الأفريقية

جنوب أفريقيا:

تم تبني الكوتا الحزبية الطوعية في حزب المؤتمر الوطني الأفريقي الحاكم، وكانت تقضي بوجود ثلث المرشحات من النساء على قائمة الحزب، وتعد هذه التجربة ناجحة حيث استطاعت النساء أن يصلن إلى 25% في أول برلمان منتخب ديمقراطيا في عام 1994 بعد أن كنّ يمثلن بنسبة 2.7% في ظل نظام الفصل العنصري. واستمرت الزيادة التمثيلية للنساء حيث وصلت إلى 27% في عام 1999 ووصلت إلى 32.8% في عام 2004⁵.

وبالرغم من نجاح هذه التجربة التي كللت نضال النساء في حركات التحرر الوطني وأكدت دورهن السياسي إلا أن الأصوات تعالت بعد ذلك منادية بأهمية تقنين هذه الكوتا الطوعية لحماية ما وصلت إليه نسبة تمثيل النساء، حيث لم يكن لأي حزب تمثيل نسائي يذكر غير المؤتمر الوطني الأفريقي ولكن لم تقم باقي الأحزاب بتبني هذه الكوتا الطوعية.

موزمبيق:

في عام 1992 قرر الحزب الحاكم في موزمبيق "فريليمو" أن يتبنى فكرة الكوتا النسائية، وقرر أن تكون نسبة النساء على الأقل 30% في الانتخابات على قوائم الحزب وكذلك داخل هياكل الحزب نفسه أن تمثل النساء بنفس النسبة. وقد كانت نسبة النساء 28% في برلمان عام 1994 كنتيجة للكوتا الطوعية داخل الأحزاب، وجاءت أغلبية العضوات من

⁴ تقرير تطبيق الكوتا- التجارب الآسيوية- 25 سبتمبر 2002، سلسلة تقارير ورش عمل الكوتا من المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ص42- متاح على

http://www.idea.int/publications/quotas_asian/upload/Full%20report.pdf

⁵ تقرير تطبيق الكوتا- التجارب الأفريقية- هذا التقرير جمع المخرجات ودراسات الحالة من ورشة العمل التي عقدت في 11-12 نوفمبر 2004 في برتوريا بجنوب

أفريقيا، سلسلة تقارير ورش عمل الكوتا من المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ص63-64، متاح على

http://www.idea.int/publications/quotas_africa/upload/IDEA_no3.qxd.pdf

حزب فريليمو الحاكم، مع تمثيل أقل نسبياً لنساء باقي الأحزاب التي اهتمت بالكوتا بدرجة أقل، ولا توجد نساء في مناصب قيادية داخل هذه الأحزاب عكس ما هو قائم في الحزب الحاكم الذي دعم وجود النساء في الحكومة والبرلمان على حد سواء وفي داخل هيكل الحزب.

الكوتا في النظم الأوربية

السويد:

وصلت نسبة النساء في البرلمان السويدي عام 2002 إلى 45.3% كنتيجة لتبني الكوتا الطوعية في الأحزاب، وقد أخذ زمام المبادرة الحزب الليبرالي السويدي عندما أقر كوتا للنساء في قوائمه بنسبة 40% على الأقل منذ عام 1972، وتلاه في هذه الخطوة باقي الأحزاب الممثلة في البرلمان في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين⁶. وقد وصل الحزب الديمقراطي الاجتماعي إلى المناصفة بين الرجال والنساء في القوائم، بينما لم تصل الأحزاب الأخرى إلى هذه النسبة بل اعتمدت على الأهداف والتوصيات المتعلقة بتمثيل النساء دون الالتزام بكوتا محددة. والجدير بالذكر أن بعض دول الشمال مثل النرويج والدنمارك تعتمد نظام الكوتا الطوعية في الأحزاب ومتوسط نسبة تمثيل النساء في هذا الجزء من العالم هو 40%، مما يدل على نجاح التجربة إذا كانت الأحزاب لديها الإرادة الحقيقية لتمثيل النساء وإذا كان دور النساء مفعّل بداخلها.

بلجيكا:

أقرت بلجيكا نظام الكوتا على القوائم الانتخابية بحيث لا يزيد نوع عن النوع الآخر في القائمة الانتخابية، بمعنى أن يكون هناك مناصفة نوعية على القوائم وقد نص القانون على ذلك، وإذا كانت القائمة تراتبية فلا يمكن للمرشحين الأول والثاني في القائمة أن يكونا من نفس الجنس. وقد أدى هذا النظام إلى تمثيل النساء بنسبة 39% في برلمان 2010 ولكن لم يكن الحال كذلك في البداية، فقد أقر نظام الكوتا لأول مرة في عام 1994 ونص القانون على ألا تحتوي القائمة على أكثر من ثلثها من نفس الجنس، وقد أدى ذلك إلى تمثيل النساء بنسبة 25% على مستوى الانتخابات المحلية في المقاطعات، ولم تأخذ الكوتا شكلها الحالي إلا عام 2002 عندما تم تعديل القانون بحيث صار لا يسمح بأن يتفوق جنس على الجنس الآخر في العدد على القوائم وتم تطبيقها عام 2007 في الانتخابات الفدرالية وفي البرلمان الأوربي⁷.

⁶ ورقة "السويد: تمثيل النساء في البرلمان" من المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات http://www.idea.int/news/upload/sweden_women.pdf

⁷ قاعدة البيانات الدولية حول الكوتا من أجل النساء <http://www.quotaproject.org/uid/countryview.cfm?country=21>

الكوتا في النظم العربية

العراق:

لقد وصلت نسبة تمثيل النساء في البرلمان العراقي إلى 25% حيث وصلت 69 نائبة إلى المقاعد من خلال القانون الذي صدر سنة 2005 وأقر وجود امرأة على الأقل ضمن ثلاثة مرشحين على القائمة وبين أول ستة مرشحين أن يكون هناك امرأتان على الأقل وهكذا حتى نهاية القائمة. وقد نص الدستور على أهمية تمثيل المرأة بما لا يقل عن نسبة 25% من نواب البرلمان وأعضاء الجمعية الوطنية العراقية. وقد أثبتت التجربة نجاحها إلى حد كبير حيث أفرزت الانتخابات 51 نائبة فائزة لكن دون أن يكتمل النصاب الدستوري وهو 25% من المقاعد، ولجأت مفوضية الانتخابات إلى إضافة 18 مقعداً لصالح المرشحات كي يكتمل النصاب⁸، وتظل نسبة النساء اللاتي وصلن إلى المقاعد من خلال الترشيح ليست بقليلة.

الأردن:

في عام 2003 شهد الأردن اعتماد نظام "الكوتا" النسائية؛ حيث تم إصدار القانون المعدل للانتخابات وبموجبه تم تخصيص 6 مقاعد للنساء كحد أدنى؛ مع الاحتفاظ لهن بحق المنافسة على المقاعد الأخرى كافة. ويتم تحديد النساء الفائزات بالمقاعد الإضافية المحددة للنساء؛ تبعاً لنسبة الأصوات المحصل عليها من كل مرشحة من ضمن مجموع أصوات الناخبين؛ حيث يتم اختيار المرشحات الحاصلات على أعلى نسبة من الأصوات في الدوائر الانتخابية التي ترشحت فيها، وقد زاد عدد المقاعد المخصصة للنساء في عام 2010 لتصل إلى 12 مقعداً من 120 مقعداً بنسبة 10% من مقاعد مجلس النواب.

فلسطين:

في فلسطين في عام 2005 صدر قانون الانتخابات التشريعية والرئاسية رقم 9 ونص على كوتا ترشيحية للنساء تمثلت في أن تتضمن القوائم الانتخابية حد أدنى لتمثيل النساء لا يقل عن امرأة واحدة بين الأسماء الثلاثة الأولى والأسماء الأربعة التي تليها وكل خمسة أسماء تليها. ونتيجة هذه الكوتا كانت وجود 17 امرأة في المجلس التشريعي في عام 2006 من 132 عضو بنسبة 12.8%، مقارنة بعام 1996 حيث كانت النسبة 5.6%، وقد سمحت أيضاً

⁸ الدكتور ادريس لكريني "نظام "الكوتا" وتمثيلية المرأة في البرلمان: مقارنة لنماذج عربية"

بتعزيز تمثيل النساء في المجالس المحلية⁹. وتعد التجربة الفلسطينية في تطبيق الكوتا الترشيحية القانونية على قوائم الأحزاب من أنجع التجارب التي حدثت في المنطقة العربية، مقارنة بتطبيق الكوتا التمثيلية التي جاءت في العديد من الأنظمة العربية منها موريتانيا التي أضافت مقاعد على أصل المقاعد الموجودة في البرلمان بحيث تكون مخصصة للنساء فقط لكي يترشحن عليها.

المغرب:

في عام 2002 وبعد جهود مضنية من الحركة النسوية المغربية قامت الحكومة المغربية بوضع كوتا ترشيحية للنساء من خلال اللائحة الوطنية التي خصصت كاملة للنساء، وبموجبها يختار كل حزب مجموعة من النساء يترشحن في لائحة خاصة بهن وتطرح هذه اللائحة للتصويت على مستوى الدوائر وحسب عدد الأصوات التي يحصل عليها كل حزب يحصد مقابلها النسبة التي يستحقها من مقاعد اللائحة¹⁰.

وقد أدى هذا التطبيق إلى حصول النساء على ثلاثين مقعد في انتخابات مجلس النواب عام 2002 بالإضافة إلى 5 فائزات أخريات من خلال اللوائح المحلية، مما رفع نسبة النساء إلى 10.8% في هذا المجلس.

مصر:

وفي مصر طبقت الكوتا لأول مرة عام 1979 من خلال تخصيص 30 مقعداً للنساء وقد أدى ذلك إلى ارتفاع نسبتهن إلى 9% حيث كان هناك 35 امرأة في البرلمان نتيجة هذا الإجراء، وفي برلمان عام 1984 زاد العدد ليصل إلى 36 سيدة في البرلمان المصري. وقد ارتفعت نسبة النساء المشاركات في المجالس المحلية أيضاً ووصلت إلى ما بين 10-20% من خلال الكوتا، ولكن لأن الكوتا تم إقرارها قانونياً تم إلغاء العمل بها في عام 1986 بعد أن حكم بعدم دستوريته لإخلالها بمبدأ المساواة.

وقد طبقت الكوتا التمثيلية مرة أخرى في 2010 من خلال تخصيص 64 مقعد من 518 مقعد في البرلمان، علماً بأنها مقاعد مضافة على أصل المقاعد البرلمانية. ورأى البعض أن هذا الإجراء مجرد حيلة من الحزب الحاكم لكسب المزيد من المقاعد في البرلمان. فلم تكن التجربة المصرية مع الكوتا في 2010 من التجارب الناجحة ولم تؤد إلى تفعيل دور المرأة سياسياً داخل الأحزاب، بل كانت النساء المنتميات إلى الحزب الوطني الحاكم هن المستفيدات الوحيدات من

⁹ الدكتور ادريس لكريني "نظام "الكوتا" وتمثيلية المرأة في البرلمان: مقارنة لنماذج عربية"

http://www.alqudscenter.org/arabic/pages.php?local_type=128&local_details=2&id1=696&menu_id=7&program_id=10&cat_id=2

¹⁰ المرجع السابق.

المقاعد المخصصة للنساء في عام 2010، وقد فازت في الجولة الأولى من الانتخابات بنسبة 100% من المقاعد المخصصة للجولة الأولى¹¹، خاصة مع كبر حجم الدوائر المخصصة لمقاعد الكوتا والظواهر الانتخابية السلبية التي حدثت من عنف انتخابي وتزوير لصالح مرشحات الحزب الحاكم، مما يدل على أن هذا الشكل من الكوتا لم يكن ناجحاً في التجربة المصرية فقد جاءت إرضاءاً لمصالح النخبة الحاكمة التي أرادت أن تبدو وكأنها داعمة لحقوق المرأة وانخراطها في المجال السياسي.

وبعد ثورة الخامس والعشرين من يناير عام 2011، صارت هناك كوتا ترشيحية للمرأة نص عليها قانون انتخابات برلمان 2011 وهي ترشيح امرأة على الأقل في كل قائمة حزبية.¹² ومن وجهة نظر البعض يعد ذلك تراجعاً في نسبة تمثيل النساء لأن القانون لم يحدد غير امرأة واحدة على كل قائمة ولم يحدد لها ترتيب إلزامي على القوائم.

توصيات ختامية

بعد قيام ثورة الخامس والعشرين من يناير، تأسست العديد من الأحزاب التي ولدت من رحم الثورة المصرية وكما شاركت النساء بقوة في الثورة ولا زالت تشارك في الشارع السياسي، انخرطت النساء في العمل الحزبي بعد أن فتحت الثورة مجالاً واسعاً أمام المشاركة الفعلية للمصريين جميعهم في الحياة السياسية.

ولكن يبقى التحدي الأكبر أمام النساء هو صعود القوى المحافظة في المجتمع المصري بعد وصول تيار الإسلام السياسي للحكم، مما يمثل عائقاً كبيراً أمام مشاركة النساء على كل المستويات. لذلك يجب على الأحزاب الديمقراطية المدنية أولاً أن تأخذ قضايا النساء على عاتقها وتعطيها اهتماماً أكبر، على أن تبدأ بالضغط من أجل أن ينص قانون الانتخابات البرلمانية على كوتا نسائية على القوائم الحزبية، خاصة أنه منذ عام 2011 صارت المقاعد مقسمة إلى ثلث بنظام الانتخاب الفردي والثلثين بنظام القائمة النسبية المغلقة. لذا، ستأتي أغلب المقاعد البرلمانية من القوائم الحزبية ويجب أن يكون تواجد النساء واضحاً على هذه القوائم وفي مراكز متقدمة لتحسين فرص فوزهن، فمن الممكن الضغط على مجلس الشورى الذي يتولى التشريع حالياً من أجل أن تكون القوائم مصممة على أن يكون هناك امرأة من بين كل ثلاثة أسماء على القائمة وكل أربعة أسماء تليها وكل خمسة أسماء تلي ذلك كما النموذج الفلسطيني مثلاً. حيث من الأهمية أن تكون النساء متواجدات في مراكز متقدمة على القوائم بحيث يتم ضمان وجودهن في المجالس المنتخبة وفي

¹¹ تقرير نظرة للدراسات النسوية عن مراقبة الانتخابات التشريعية عام 2010 - 2 ديسمبر 2010

<http://nazra.org/sites/nazra/files/attachments/statementonqoutaresultsofelections2december2010round1.pdf>

¹² المادة الثالثة، الفقرة الثانية من قانون الانتخابات الصادر في نوفمبر عام 2011 - <http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=501131>

المجالس المحلية من أجل التواجد في مواقع صنع القرار ضد التشريعات التي ستوقع عليهن الظلم والقهر، ولكي يدافعن أيضاً عن الحقوق سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو غيرها من الحقوق التي لازالت منقوصة لهذا الشعب، ولكي يساهمن في القضاء على الفساد المتفشى في مؤسسات الدولة المصرية.